الفصل الثالث

مفاوضات محمد محمود – هندرسون

obeikandl.com

جرت الانتخابات العامة بانجلترا في أواخر مايو سنة ١٩٢٩، وأسفرت عن أغلبية من حزب العمال، فاستقالت وزارة المحافظين وكان يرأسها المستر بلدوين، وقال في كتاب استقالته الذي رفعه إلى الملك: "إنه يقدم استقالته لتمكين العمال بصفتهم الأكثر عددًا من تأليف الوزارة والتمتع بما لهم من الحقوق بالعدل والإنصاف"، وهكذا تسير شئون الحكم في انجلترا على القواعد الدستورية، وبعبارة أخرى على أساس احترام إرادة الشعب، ولم يحنق المحافظون من نتيجة الانتخابات، ولم ينقموا من الشعب البريطاني خذلانه إياهم، ولا فكروا في حرمان الشعب حقوق الطبيعة عقابا لهم على خذلهم في الانتخابات.

استقالت إذن وزارة المحافظين، وألف المستر ماكدونالد زعيم حزب العمال الوزارة في أوائل يونيه من تلك السنة.

إقالة اللورد جورج لويد

كان أول عمل بارز لوزارة حزب العمال في سياستها حيال المسألة المصرية استقالة أو إقالة اللورد جورج لويد من منصب المندوب السامي البريطاني في مصر، وأعلن المستر أرثر هندرسن وزير الخارجية في مجلس العموم هذه الاستقالة يوم ٢٤ يوليه سنة ١٩٢٩، وتبين من تصريحاته أن الوزارة طلبت منه أن يستقيل فقد سأله المستر تشرشل عما إذا كانت الحكومة هي التي أرغمته على الاستقالة، فأجاب أن التلغراف الذي بعث به إليه كان في صيغة تعد بمثابة دعوة له لكي يعتزل منصبه، فكان هذا الجواب دليلا على أن استقالته كانت بمثابة عزل أو إقالة، وبخاصة لأن حكومته لم تعينه في منصب آخر.

وقد أحدث هذا النبأ ضجة كبيرة في مصر؛ إذا لم يكن أحد يتوقع هذه الإقالة بمثل هذه السرعة.

وتبين من هذه الملابسات أن الوزارة البريطانية الجديدة أرادت أن تعالج القضية المصرية، فبدأت سياستها بإقالة اللورد جورج لويد، وأرادت من جهة أخرى أن تعلن عدم تضامنها معه في سياسته التي اتبعها في مصر، وبخاصة في إقراره الانقلاب الذي عطلت فيه الحياة الدستورية، لكي لا تتحمل وزارة العمال وزر هذا الانقلاب.

وجاءت إقالته نذير بقرب سقوط وزارة محمد محمود والنظام الذي اصطنعه لأن اللورد لويد كان السند الأكبر لهذا النظام، وعنيت الحكومة البريطانية السير برسي لورين مندوبًا ساميًا بدلا

نم اللورد لويد، وقد جاء مصر عقب إذاعة مشروع محمد محمود –هندرسن الذي سيرد الكلام عنه.

المفاوضات بين محمد محمود وهندرسن

كان محمد محمود باشا في انجلترا حين أعلن المستر آثر هندرسن في مجلس العموم نبأ استقالة اللورد لويد، إذ جاءها من قبل ليحضر حفلة تقليده دكتور فخري في القانون بجامعة اكسفورد وكان في نيته أن ينتهز فرصة وجوده بلندن ليتفاوض مع المستر هندرسن في مسألة إلغاء الامتيازات الأجنبية، فأظهر المستر هندرسن رغبة الحكومة البريطانية في المفاوضة في المسألة المصرية كلها، فلم ير محمد محمود بدا –نزولا على إرادة الوزير البريطاني– من أن تتناول المفاوضة علاقة مصر بانجلترا عامة.

جرت هذه المفاوضات في صيف هذا العام (سنة ١٩٢٩) وأسفرت عن مشروع معاهدة تبودلت بشأن صيغته النهائية رسالتان بين محمد محمود باشا والمستر آرثر هندرسن وزير الخارجية البريطانية في ٣ أغسطس سنة ١٩٢٩ وهو وإن يكن أقل قيودًا من مشروع السير أوستن تشمبرلن [١٦] (ص ٢٦) إلا أنه حوى الركنين اللذين يهدمان الاستقلال الحقيقي، وهما بقاء القات البريطانية في مصر، وبقاء السودان منفصلا عنها ففعلا بإقرار الحكم الثنائي في ربوعه، ومن ثم لا يختلف في جوهره عن مشروع تشمبرلن، وفي ذلك يقول السير أوستن تشمبرلن نفسه في خطبة له يوم ١٧ أغسطس سنة ١٩٢٩: "إن المقترحات الحالية هي من وجوه كثيرة أقرب ما يكون للمقترحات التي فاوضت فيها ثروت باشا".

([١٦]) يختلف عن مشروع تشمبرلن في أنه يجعل مكان الحامية البريطانية بمنطقة قناة السويس ويتضمن تنازل انجلترا عن مطلبها في تخويلها المسئولية عن حماية الأجانب وقبولها اضطلاع بهذه المسئولية والاعتراف لمصر بأنها مسئولة وحدها عن حماية الأقليات.

نصوص مشروع المعاهدة

قلنا إن مشروع المعاهدة الذي أسفرت عنه هذه المفاوضات قد تبولدت بشأن صيغته النهائية رسالتان في ٣ أغسطس سنة ١٩٢٩، فالأولى من المستر هندرسن إلى محمد محمود باشا أرفق بها نصوص المشروع والمذكرات الإيضاحية، والثانية من محمد محمود باشا إلى المستر هندرسن بقبول هذه المقترحات.

قال المستر هندرسن في رسالته:

"إن المقترحات المرفقة بهذا، وما سيتبادل من المذكرات الإيضاحية بشأن التفاصيل التي ستعرضونها دولتكم على البرلمان المصري هي أقصى ما أستطيع أن أشير على حكومة حضرة صاحب الجلالة بريطانيا العظمى المتحدة وشمال أيرلنده أن تذهب إليه في رغبتها في الوصول إلى تسوية دائمة شريفة للمسائل المعلقة بين بريطانيا العظمى ومصر، وإن من أحب أماني حكومة جلالته أن يفحص المصريون المخلصون لوطنهم –بلا تمييز بين الأحزاب– هذه المقترحات بروح الصداقة والمسالمة اللتين امتازت بهما محادثتنا الأخيرة وأن يجدوا فيها أساسًا مرضيًا للعلاقات المستقبلية بين بلادينا، فإذا كان هذا هو حكم البرلمان المصري الجديد فإن حكومة جلالته تقوم من جانبها مباشرة بعرض المقترحات على البرلمان لكي تبرم معاهدة للعمل بتلك المقترحات ويصدق عليها" ولي الشرف إلخ.

وقال محمد محمود باشا في جوابه على هذه الرسالة:

"أتشرف بأن أبلغ سعادتكم أني تسلمت رسالتكم إلى اليوم والتي تتضمن المقترحات والمذكرات الإيضاحية التي سيتم تبادلها بشأن التفاصيل مما كان موضوع البحث بيننا بقصد الوصول إلى تسوية دائمة شريفة للمسائل المعلقة بين مصر وبريطانيا العظمى".

"وإني لأدرك أن هذه المقترحات هي أقصى ما يمكنكم أن تشيروا على حكومة صاحب الجلالة البريطانية بأن تصل إليه، وإنني مستعد من جهتي أن أعرضها على الشعب والبرلمان المصري، واثقًا تمام الثقة بأن قبولها هو في مصلحة بلادي، وإنني أشاطر حكومة صاحب الجلالة البريطانية الرجاء بأن هذه المقترحات سيفحصها جميع المصريين المخلصين لوطنهم بدون تمييز بين الأحزاب وبروح الصداقة والمسالمة التي وضعت وبحثت بها فيجدون فيها أساسًا مرضيًا للعلاقات المستقبلة بين بلادينا.

"فبهذه الروح وبهذا الأمل أحمل تلك المقترحات إلى الشعب المصري".

وفيما يلي نصوص هذه المقترحات:

١- انتهى احتلال مصر العسكري بواسطة قوات حضرة صاحب الجلالة البريطانية.

٢- تكون محالفة بين الطرفين المتعاقدين تأييدًا لما بينهما من الصداقة والتفاهم الودي وحسن العلاقات.

٣- بما أن مصر حريصة على أن تصبح عضوًا في جمعية الأمم فستقدم طلبًا للاندماج فيها بحسب الشروط المقررة في المادة الأولى من ميثاق الجمعية ويتعهد صاحب الجلالة البريطانية بتعضيدها في ذلك الطلب.

٤- إذا أفضى خلاف قائم بين أحد الطرفين المتعاقدين ودولة أخرى إلى حالة فيها خطر قطع العلاقات مع تلك الدولة يتبادل الطرفان الرأي لحل ذلك الخلاف بالوسائل السلمية طبقًا لأحكام ميثاق جمعية الأمم أو لأي تعهدات دولية أخرى تكون منطبقة على الحالة القائمة.

٥- يتعهد كل من الطرفين المتعاقدين بألا يتخذ في البلاد الأجنبية موقفًا يتنافى مع المحالفة أو يحدث صعوبات للطرف الآخر، وعملا بهذا التعهد لا يعارض أي الطرفين سياسة الآخر في البلاد الأجنبية أو يبرم مع دولة أخرى أي اتفاق سياسي يكون مضرا بمصالح الطرف الآخر.

٦- يعترف صاحب الجلالة البريطانية بأن الحكومة المصرية هي المسئولة منذ الآن عن أرواح الأجانب وأموالهم ويتولى صاحب الجلالة ملك مصر تنفيذ واجباته في هذا الصدد.

٧- إذا اشتبك أحد الطرفين المتعاقدين في حرب بالرغم من أحكام الفقرة الرابعة، فإن الطرف الآخر -مع مراعاة أحكام الفقرة الرابعة عشرة- يقوم الحال بإنجاده بصفة حليف وعلى وجه الخصوص يبذل صاحب الجلالة ملك مصر لصاحب الجلالة البريطانية في حالة الحرب أو خطر الحرب كل ما في وسعه من التسهيلات والمساعدات في الأراضي المصرية ويدخل في ذلك استخدام موانئه ومطاراته وطرق المواصلات.

٨- نظرا لاستحسان الوحدة في التدريب والأساليب بين الجيشين المصري والبريطاني يتعهد صاحب الجلالة ملك مصر بأنه إذا رأى ضرورة للاستعانة بمعلمين عسكريين من الأجانب يختارهم من بين الرعايا البريطانيين.

٩- تسهيلا وتحقيقا لقيام صاحب الجلالة البريطانية بحماية قناة السويس باعتبارها طريقا أساسيا للمواصلات بين الأجزاء المختلفة للإمبراطورية البريطانية يرخص صاحب الجلالة ملك مصر لصاحب الجلالة البريطانية بأن يضع في الأراضي المصرية في

الأماكن التي يتفق عليها بعد، شرقي خط الطول ٣٢ شرق، من القوات المسلحة ما يرى ضرورته لهذا الغرض، ولا يكون لوجود تلك القوات مطلقًا صفة الاحتلال ولا يخلي بأي وجه من الوجوه بحقوق السيادة المصرية.

١٠- نظرًا لما بين البلدين من روابط الصداقة وللمحالفة الملحوظة في هذه المقترحات تجعل الحكومة المصرية القاعدة في تعيين الموظفين الأجانب أن تعينهم من الرعايا البريطانيين.

١١- يعترف صاحب الجلالة البريطانية بأن نظام الامتيازات القائم بمصر الآن أصبح لا يلائم روح العصر والحالة الحاضرة لمصر.

ولذلك يتعهد جلالته بأن يبذل كل ما له من نفوذ لدى الدول ذوات الامتيازات في مصر للحصول، بالشروط التي تؤمن المصالح المشروعة للأجانب، على نقل اختصاص المحاكم القنصلية إلى المحاكم المختلطة وعلى تطبيق التشريع المصري على الأجانب.

١٢- نظرًا لما بين الطرفين المتعاقدين من روابط الصداقة وللمحالفة الملحوظة في هذه المقترحات يمثل صاحب الجلالة البريطانية في بلاط صاحب الجلالة ملك مصر سفير يعتمد حسب الأصول المرعية، ويخص صاحب الجلالة ملك مصر ممثل صاحب الجلالة البريطانية بأعلى مراتب التمثيل في بلاطه، ويمثل صاحب الجلالة ملك مصر في بلاط سانت جيمس سفير.

١٣- مع الاحتفاظ بحرية إبرام اتفاقات جديدة في المستقبل معدلة لاتفاقات سنة ١٨٩٩ يتفق الطرفان المتعاقدان على أن يكون مركز السودان هو المركز الذي ينشأ من الاتفاقات المذكورة، وبناء على ذلك يظل الحاكم العام يباشر بالنيابة عن الطرفين المتعاقدين، السلطات الت يخولتها إياه الاتفاقات المشار إليها.

١٤- لا تخل أحكام هذه المقترحات بأي وجه من الوجوه بالحقوق، والتعهدات التي تنشأ لكل من الطرفين المتعاقدين أو عليه من ميثاق جمعية الأمم أو من ميثاق نبذ الحرب الموقع في باريس في ٢٧ أغسطس سنة ١٩٢٨.

١٥- اتفق الطرفان المتعاقدان على أن كل خلاف في تطبيق أحكام هذه المقترحات أو تأويلها لا يتيسر حله بالمفاوضة بينهما مباشرة.. يكون الفصل فيه طبقًا لأحكام ميثاق جمعية الأمم.

١٦- يجوز بعد انقضاء خمس وعشرين سنة من العمل بالمعاهدة التي تبنى على المقترحات التي مر ذكرها تعديل أحكامها بحسب ما يرى ملائما في الظكروف التي تكون جارية

إذ ذاك وذلك باتفاق بين الطرفين المتعاقدين أما المذكرات المتممة والموضحة لهذه المقترحات فأهم ما ورد فيها (في المذكرة الخاصة بالجيش) المرسلة من المستر هندرسن إلى محمد محمود باشا انتهاء الترتيبات التي بمقتضاها كان يباشر المفتش العام (البريطاني) للجيش المصري ومن معه (من الضباط البريطانيين) اختصاصاتهم، وسحب الضباط البريطانيين من القوات المصرية، ورغبة الحكومة المصرية أخذًا بالمادة الثامنة من المقترحات في الانتفاع بمشورة بعثة عسكرية بريطانية، وتتعهد الحكومة البريطانية بموافاة مصر بتلك البعثة، وترسل الحكومة المصرية من يراد تدريبهم في الخارج من رجال القوات المصرية إلى بريطانيا العظمى وحدها، وتتعهد الحكومة المصرية بأن تقدم مجانًا للكومة البريطانية في الأماكن التي يتفق عليها أراضي وثكنات إلخ تعادل الأراضي والثكنات التي تشغلها (سنة ١٩٢٩) القوات البريطانية بمصر، وبمجرد إتمام هذه المباني الجديدة تنتقل إليها تلك القوات وتسلم الأراضي والثكنات التي تخليها للحكومة المصرية، ونظرًا إلى العقبات الفنية التي تعترض إجراء النقل تدريجًا، ينتظر إكمال الأماكن الجديدة، ثم يؤخذ في النقل، ونظرًا لطبيعة المنطقة الواقعة شرقي درجة ٣٢ من خطوط الطول تتخذ التدابير لتوفير أسباب الراحة المعقولة للجنود من مثل زراعة أشجار وحدائق إلخ، ولتهيئة وسيلة لتوريد الماء العذب تكون كافية في الطوارئ،، ومع مراعاة ما قد يتفق عليه في المستقبل بين الحكومتين من التعديلات يظل قائمًا ما تتمتع به الآن (سنة ١٩٢٩) القوات البريطانية بمصر من المزايا والامتيازات في أمور الاختصاص والرسوم، وما لم تتفق الحكومتان على غير ذلك تخحظر الحكومة المصرية الطيران فوق الأراضي الواقعة على جانبي قناة السويس وعلى مسافة عشرين كيلو متر منها، على أن هذا الحظر لا يسري على قوات الحكومتين ولا على خدمات الطيران التي تقوم بها هيئات بريطانية أو مصرية حقًا تعمل بإذن الحكومة المصرية وتحت إشرافها وتبذل الحكةمة المصرية كل التسهيلات اللازمة لطائرات القوة الجوية البريطانية ورجالها ومهماتها في طريقها نم المطارات التي وضعت طبقًا للمادة التاسعة من المقترحات تحت تصرف القوات البريطانية وإلى تلك المطارات، وتبذل الحكومة البريطانية التسهيلات المناسبة للطائرات العسكرية المصرية ورجالها ومهماتها في الأراضي الواقعة تحت إشرافها.

وقد أجاب محمد محمود باشا على هذه المذكرة بإقرارها.

وفي المذكرة الخاصة بالمستشارين المالي القضائي ذكر محمد محمود باشا أن الحكومة المصرية أخذت على نفسها أن تحقق برنامجًا من الإصلاحات الداخلية واسع المدى وأنه يقدر

أن المهمة التي أخذت نفسها بها ستكون أشق وأبعد مدى بسبب التعديلات الجوهرية في نظام الامتيازات الأجنبية الملحوظة في المقترحات، وأنه لتنفيذ ذلك البرنامج عن الإصلاحات على وجه مرضي ستحتاج الحكومة إلى أفضل ما يمكن الحصول عليه من المشورة، وأنه لذلك ينتهز هذه الفرصة ليحيط المستر هندرسن علمًا بأن الحكومة المصرية تنوي أن تستبقي في خدمتها في الفترة اللازمة لإنجاز الإصلاحات المشار إليها اثنين من الرعايا البريطانيين في وظيفة مستشار مالي للحكومة المصرية، ومستشار قضائي لوزارة الحقانية، وتختار الحكومة المصرية من يشغل هاتين الوظيفتين بعد شاغليهما الحاليين (وقتئذ) بالاتفاق مع الحكومة البريطانية، وتعينهما الحكومة المصرية، ويكون تعيينهما باعتبارهما موظفين مصريين.

وأجاب المستر هندرسن على هذه المذكرة بأنه أحيط علمًا مع الارتياح بما ورد فيها عن نيات الحكومة المصرية.

وفي المذكرة الخاصة بالبوليس ذكر محمد محمود باشا أن الحكومة المصرية تنوي إلغاء الإدارة الأوروبية في قسم الأمن العام، على أنها تنفيذا للتعهد المشار إليه في المادة السادسة من المقترحات ستبقى لمدة خمس سنين على الأقل من العمل بمعاهدة تبنى على أساس هذه المقترحات عنصرًا أوربيًا في بوليس المدن يظل تلك المدة تحت رياسة ضبط بريطانيين، وأنه يود أن يتبين ما إذا كانت الحكومة المصرية تستطيع أن تعتمد على معونة الحكومة البريطانية إذا شاءت في المستقبل أن تعيد تنظيم قوات بوليسها.

وأجاب المستر هندرسن على هذه المذكرة بأن الحكومة البريطانية تثبت بكل ارتياح ما ورد فيها وأنه إذا شاءت الحكومة المصرية في وقت مستقبل أن تعيد تنظيم قوات بوليسها فإن الحكومة البريطانية تكون سعيدة أن تعيرها خبراء فرادى أو بعثة بوليس ما فعلت ذلك بالنسبة لبلاد أخرى كانت راغبة أيضًا في تنظيم قوات بوليسها.

وفيما يتعلق بالامتيازات الأجنبية كتب المستر هندرسن مذكرة قال فيها تفسيرًا للمادة الحادية عشرة:

"قد يكون من المفيد أن أبين لدولتكم القواعد الكلية التي يمكن بحسب ما أراه أن يترسمها هذا الإصلاح، وذلك لأني مستعد لتأييد جهود الحكومة المصرية في إجراء تسويات مع الدول على أساس هذه القواعد، حين تصبح معاهدة تبنى على أساس هذه المقترحات نافذة، وقد كان المرجو في سنة ١٩٢٠ وقتما كانت المفاوضات دائرة بين الحكومتين البريطانية والمصرية إجراء تسويات تحمل الدول الأجنبية على إغلاق المحاكم القنصلية في مصر؛ لذلك وضعت في السنة المذكورة مشروعات قوانين بتوسيع اختصاص المحاكم المختلة لتتمكن من أداء القضاء الذي تقوم

بـه المحـاكم القنصـلية الآن، وإنـي لمستعد أن أقبل اتخاذ هذه المشروعات أساسًا للإصـلاح فـي نظـام الامتيـازات إذا وافقـت الـدول الأجنبيـة علـى نقـل قضـاء محاكمهـا القنصـلية إلـى المحـاكم المختلة، ومما لا ريب فيه أنه ستمس الحاجة لإدخال تغييرات شتى على بعض النقط التفصيلية، وسيشتغل الخبراء بالمناقشة في هذه النقط، على أن هناك بعض التعديلات أرى أنها ضرورية على كل حال، وأود بهذه المناسبة بيانها لدولتكم: قد يكون من المتعذر على بعض الدول أن توافق على نقل كافة قضايا رعاياها الخاصة بالأحوال الشخصية إلى المحاكم المختلطة، ففي هذه الأحوال يكون النقل اختياريًا، ويجب أن يبقى الاختصاص في مثل هذه القضايا للسلطات القنصلية ما لم يقع الاتفاق بين الحكومة المصرية و الحكومة صاحبة الشأن على نقل هذا الاختصاص إلى المحاكم المختلطة، وأتوقع الموافقة من جانبنا على أن تختص المحاكم المختلطة بالنظر في قضايا الأحوال الشخصية التي تكون للرعايا البريطانيين صالح فيها، وفي حالة العفو عن عقوبات الإعدام الصادرة على الأجانب يستشير وزير الحقانية المستشار القاضي –ما دام ذلك الموظف باقيا في خدمة الحكومة المصرية –قبل عرض رأيه على جلالة الملك، وإني لأعترف بأن الوجه الذي يطبق به نظام الامتيازات الآن (سنة ١٩٢٩) فيما يتعلق بسلطة الحكومة في التشريع بالنسبة للأجانب أو في فرض الضرائب عليها لم يعد ينفق مع الظروف الحاضرة، لذلك فإني مستعد للموافقة على أن يجري العمل في المستقبل على أن الجمعية العمومية للمحاكم المختلطة هي التي تتولى أي موافقة تكون ضرورية قبل أن يصبح التشريع المصري منطبقًا على الأجانب، ويدخل في ذلك التشريع، التشريع المالي، وإنما يستثنى التشريع الخاص بتشكيل واختصاص تلك المحاكم نفسها فإنه لا ينفذ إلا بعد موافقة الدول، ويجب أن يقتصر اختصاص الجمعية العمومية على الاستيثاق من أن التشريع المعروض عليها لا يتنافى مع المبادئ المأخوذ بها عمومًا في التشريعات الحديثة من حيث انطباقها على الأجانب، وفيما يتعلق بالتشريع المالي على وجه الخصوص تقتصر مهمة الجمعية العمومية على الاستيثاق من أن التشريع لا يتضمن تمييزًا غير عادل ضد الأجانب أو الشركات الأجنبية، وسيستدعي توسيع اختصاص المحاكم المختلطة في المواد الجنائية إعداد قانون جديد للتحقيقات الجنائية وإصداره وفي مشاريع القوانين التي وضعت في سنة ١٩٢٠ جملة نصوص ذات أهمية في هذا الموضوع (من المادة ١٠ إلى المادة ٢٧ من القانون رقم ٢ طبعة ١٨ أبريل سنة ١٩٢٠)، ولا ريب في أن دولتكم توافقون على أن قانون تحقيق الجنايات الجديد لا مندوحة عن الاتفاق عليها بين الحكومة المصرية وحكومة صاحب الجلالة البريطانية في المملكة المتحدة؛ على أني لا أجد الآن ضرورة لأن أزيد على الإشارة إليها، وأولى هذه المسائل هي تعريف كلمة (أجنبي) وذلك فيما يتعلق بالتوسيع المقترح لاختصاص المحاكم المختلطة، وقد فهمت من دولتكم أن القوانين التي تطبقها المحاكم الأهلية تخضع لقضائها كل شخص في مصر غير الذين لا يخضعون له بمقتضى

القوانين أو المعاهدات أو العادات المرعية، وإني لمستعد لقبول هذا المبدأ على شرط أن يكون مفهومًا أن جميع الأجانب الذين كانوا في الماضي يتمتعون بنظام الامتيازات يكونون خاضعين لقضاء المحاكم المختلطة بصرف النظر عما يكون قد وقع بعد حرب سنة ١٩١٤ – سنة ١٩١٨ من التغيرات في السيادة، أما المسألة الثانية فزيادة عدد موظفي المحاكم المختلطة الزيادة التي يستدعيها التوسيع المقترح لاختصاصها، ويدخل في هذه المسألة البحث في أمر الاختصاصات الجديدة للنائب العام والموظفين الذين سيحتاج إليهم للتمكن نم القيام بواجبات وظيفته على وجه مرضي، ويستشار المستشار القضائي ما دام ذلك الموظف باقيًا في الخدمة –في تعيين القضاة الأجانب في المحاكم المختلطة وأعضاء النيابة الأجانب إذا كان سيعين أحد منهم".

وأجاب محمد محمود باشا على هذه المذكرة بأن المقترحات التي يشير إليها فيما تتفق مع نيات الحكومة المصرية، وأنها متفقة على وجه العموم مع الحكومة البريطانية على القواعد التي يحسن أن يجري إصلاح نظام الامتيازات على مقتضاها، وأنه فيما يتعلق بتعريف لفظ "أجنبي" يلاحظ أنه إذا لم يكن لدى الحكومة المصرية اعتراض على أن شمل اختصاص المحاكم المختلطة المدني والجنائي الأجانب الذين كانوا يتمتعون بنظام الامتيازات قبل حرب سنة ١٩١٤ – ١٩١٨، فإنه لا شك في أن الأجانب الذين لا يتمتعون ولم يكونوا تمتعوا بتلك الامتيازات يجب أن يخضعوا لقضاء المحاكم الأهلية.

وكتب محمد محمود باشا مذكرة عن الموظفين الأجانب ذكر فيها أنه في سياق مناقشات الطرفين بشأن المادة العاشرة من المقترحات كان مفهومًا أن الحكومة البريطانية لن تؤول تلك المادة تأويلا ضيقًا غير معقول وأن ليس في هذه المادة ما يخل بحرية الحكومة المصرية في استخدام موظفين أجانب غير بريطانيين في الوظائف التي لا يوجد من بين الرعايا البريطانيين من يليق بها.

فأجاب المستر هندرسن بأنه يؤيد ما جاء في هذه المذكرة بشأن التفاهم الذي تم بينهما.

وكتب المستر هندرسن مذكرة أخرى عن الأقليات أثبت فيها أنه لم ير محلا للإشارة في المقترحات إلى حماية الأقليات التي ورد ذكرها في تصريح ١٨ فبراير سنة ١٩٢٢، على أنه من المسلم به أن هذه المسألة تكون في المستقبل من شئون الحكومة المصرية وحدها.

فأجاب محمد محمود باشا بمذكرة قال فيها: "أتشرف بأن أبلغكم أني أحطت علمًا بما ذكرتم بتاريخ اليوم بشأن الأقليات في مصر".

وفيما يتعلق بالسودان كتب المستر هندرسن ثلاث مذكرات، ذكر في الأولى أنه عندما تناقش الطرفان في المادة الثالثة عشرة من المقترحات اتفقا على أن دين السودان لمصر يجب أن

يبحث فيه الآن للوصول في أمره إلى تسوية عادلة، وأن يتولى المناقشة فيه مندوب عن وزارة الخزانة البريطانية، ومندوب عن وزارة المالية المصرية، وذلك حالما تنفذ المعاهدة التي تعقد على أساس هذه المقترحات.

فأجاب محمد محمود بمذكرة قال فيها: "ردًا على كتاب سعادتكم بتاريخ اليوم أتشرف بأن أؤيد ما تم بيننا من الاتفاق على وجوب بحث دين السودان لمصر بواسطة مندوبين عن الخزانة البريطانية والمالية المصرية سعيًا لتسويته تسوية عادلة".

وفي المذكرة الثانية تناول المستر هندرسن طريقة سريان الاتفاقات الدولية على السودان، قال: "يحسن إثبات الاتفاق الذي انتهينا إليه بشأن الطريقة التي تجعل بها المعاهدات الدولية منطقية على السودان وأن ما يراد تطبيقه على السودان من تلك المعاهدات الدولية منطبقة على السودان وأن ما يراد تطبيقه على السودان من تلك المعاهدات لا يعدو بطبيعة الحال ذلك النوع الذي تكون له صفة فنية أو إنسانية عامة، ففي الأحوال التي تكون المعاهدة قد وقعتها مصر وبريطانيا العظمى والتي يراد فيها تطبيق المعاهدة على السودان بيدي المندوبون المصريون والبريطانيون في الوقت المناسب تصريحًا مشتركًا بأن توقيعاتهم عن مصر وبريطانيا العظمى يقصد بها جميعًا أن تشمل السودان وبدون هذا التصريح على الوجه اللازم، وفي الأحوال التي تحتاج المعاهدة فيها إلى تصديق يذكر التصريح المشار إليه، أنه عند إيداع تصديق صاحب الجلالة ملك مصر وصاحب الجلالة البريطانية، تصبح المعاهدة منطبقة على السودان بحسب الأحكام الواردة بها، فإذا لم يبد هذا التصريح فلا تكون المعاهدة منطبقة على السودان إلا بطريق الانضمام الذي يشار إليه فيما بعد، وحيث يبدي هذا التصريح لا يكون ثمة محل بعد ذلك لذكر السودان ذكرًا خاصًا في وثائق التصديق، وفي بعض الأحوال حيث تنص المعاهدة على جواز الانضمام اللاحق، وحيث يستحسن أن تطبق تلك المعاهدة على السودان بالطريقة المذكورة فإن الانضمام يتم بوثيقة مشتركة يوقعها عن مصر وبريطانيا العظمى اثنان يعينان لهذا الغرض، وتتفق الحكومتان على طريقة إيداع وثائق الانضمام في كل حالة ولا محل طبعًا في مثل هذه الأحوال لأي تصديق، وفي المؤتمرات الدولية التي يتفاوض فيها في أمر مثل تلك المعاهدات يظل المندوبون المصريون والبريطانيون في اتصال بشأن أي عمل يرونه بالاتفاق فيما بينهم مرغوبًا فيه لمصلحة السودان.

فأجاب محمد محمود على هذه المذكرة بكتاب أيد فيه ما ورد فيها. وفي المذكرة الثالثة تناول المستر هندرسن مسألة عودة القوات المصرية إلى السودان قال:

"في أثناء محادثاتنا الأخيرة أعربتم دولتكم عن الأمل بأنه عند تنفيذ المعاهدة تعاد القوات المصرية إلى السودان، فإذا نفذت المعاهدة بالروح الودية التي تفاوضنا بها في المقترحات كما

تؤمل ذلك بإخلاص حكومة صاحب الجلالة البريطانية ببريطانيا العظمى وشمال أرلندا، فإن الحكومة تكون مستعدة لأن تفحص بروح العطف الاقتراح بشأن عودة أورطة مصرية إلى السوطان في الوقت لاذي تسحب فيه القوات البريطانية من القاهرة".

فرد محمد محمود باشا بكتاب قال في:

"أتشرف بإبلاغ سعادتكم وصول مذكرتكم بتاريخ اليوم الخاصة بعودة أورطة مصرية إلى السودان وقد أحطت علمًا بموقف حكومة صاحب الجلالة البريطانية في هذا الشأن".

ولما أعلنت نصوص المشروع علق الوفد النظر فيها على إعادة الحياة الدستورية لكي تقول الأمة كلمتها فيه ممثلة في البرلمان؛ لأنه لا معنى لتقرير مصير الأمة وهي مقهورة في الداخل، مهدرة حقوقها وحريتها.

وقد وصل السير برسي لورين المندوب السامي البريطاني الجديد إلى الإسكندرية في أوائل سبتمبر سنة ١٩٢٩، وكانت الضجة قائمة في مصر على مشروع محمد محمود –هندرسن وطريقة عرضه على الأمة فالوفد متمسك بأن لا ينظر في المشروع إلا بعد عودة الحياة الدستورية، والوزارة ترجو أن ينظر في المشروع وهي قائمة في الحكم، وإذا كان لابد من إعادة الحياة الدستورية فلتجر هي الانتخابات، أما الوفد فكان مصرًا على استقالتها، لكي لا تعبث بحرية الناخبين، وطالب تأليف وزارة محايدة تكفل حرية الانتخابات، وتمسك أيضًا بأن تجري الانتخابات على درجة واحدة طبقًا للقانون الذي سنه البرلمان سنة ١٩٢٤، جرت عليه الانتخابات سنة ١٩٢٦ بعد ائتلاف الأحزاب، أما الوزارة فكانت ترى إجراء الانتخابات على درجتين، وأن تكون هي التي تتولاها، وقد سعت سعيًا حيثيًا في تحقيق هذه الرغبة، وذلك لكي يتسنى لها أن تعبث بالانتخابات وتوجهها كما تشاء، كما يفعل حزبها من قبل ومن بعد.

قبلت الحكومة البريطانية شروط الوفد، وكان معنى ذلك سقوط وزارة محمد محمود وتأليف وزارة جديدة محايدة تجرى الانتخابات في عهدها، حرة من كل تدخل حكومي، وكان هذا ولا شك مكسبًا للأمة في مجموعها؛ لأن أية أمة تحترم نفسها لا يجوز أن تتنازل عن حقها الأساسي في اختيار ممثليها في البرلمان، وبالتالي اختيار حكومتها اختيارًا سليمًا من كل ضغط أو تزييف، وهذا الحق هو عماد الديمقراطية وقوامها، وما عدا هذا فهو حكم مطلق، أو هو الاستعباد مهما تعددت صوره وأشكاله.

استقالة وزارة محمد محمود

وتأليف وزارة عدلي يكن الثالثة

(أكتوبر سنة ١٩٢٩)

وعلى ذلك قدم محمد محمود باشا استقالته يوم ٢ أكتوبر سنة ١٩٢٩، فقبلها الملك في اليوم نفسه، وعهد في اليوم التالي (٣ أكتوبر) إلى عدلي باشا يكن تأليف الوزارة الجديدة، وكان أهم عمل لها هو إعادة الحياة الدستورية وإجراء انتخابات عامة خالية من كل ضغط حكومي، وإلى ذلك أشار عدلي باشا في الجواب الذي رفعه إلى الملك بقبوله تأليف الوزارة، إذ قال: "وستكون الغاية التي تترسمها الوزارة إعادة الحياة الدستورية وإجراء الانتخابات لمجلس النواب خالصة من كل ضغط أو تأثير غير مشروع، بحيث تنقل صورة صادقة من إرادة البلاد لكي يتمكن البرلمان بعد ذلك من البث في مصيرها".

أي أنها وزارة انتقال من الحكم الانقلابي إلى الحكم الدستوري وفي هذا القول تلميح واضح إلى ما جرى من الضغط والإكراه في انتخابات مارس سنة ١٩٢٥ (ج ١ ص ٢١٠ و٢١٤ طبعة سابقة) وإلى أن مثل هذا الضغط هو عمل غير مشروع لا يجوز أن يتكرر، وفي إسناده الوزارة إلى عدلي باشا لإجراء انتخابات حرة دليل على أن وزارة محمد محمود ما كانت لتؤمن على حرية الشعب في الانتخابات، وفي الحق إن كل وزارة ألفها "الأحرار الدستوريين" أو اشتركوا فيها مع حلفائهم من الرجعيين كانت أول قاعدة لا الحيلولة بين الأمة وحقها في الانتخاب الحر وإهدار النظام الدستوري حكمًا أو فعلا، ويتضح لك من تأليف وزارة عدلي في أعقاب وزارة محمد محمود عدلي باشا انفصل نهائيًا عن حزب الأحرار الدستوريين وقد انفصل عنهم فعلا منذ أن استقال من رئاسة حزبهم سنة ١٩٢٤، وفي الحق أنه من يوم أن استقال من هذا الحزب برئت سياسته عن أساليب الالتواء، وإهدار حقوق الشعب التي درج عليها جمهرة "الأحرار الدستوريين"، ولذلك لم يشترك في انقلاب سنة ١٩٢٨ الذي تم على أيديهم، وقد وقف أيضًا موقفًا مشرفًا في استنكار هذه الأساليب حين ألف إسماعيل صدقي وزارته سنة ١٩٣٠ كما سيجيء بيانه في الفصل الرابع.

صدر المرسوم الملكي بتأليف وزارة عدلي باشا يوم ٤ أكتوبر سنة ١٩٢٩ على النحو الآتي: عدلي باشا للرآسة والداخلية أحمد مدحت يكن باشا للخارجية عبد الرحيم صبري باشا للمواصلات، حسين درويش باشا للحقانية، مصطفى ماهر باشا للمالية، حسين واصف باشا

للأشغال واصف سميكة باشا للزراعة أحمد علي باشا للأوقاف، حافظ حسن باشا للمعارف محمد أفلاطون باشا للحربية.

وهي وزارة عدلي يكن الثالثة.

عودة الحياة الدستورية

وإذا كان الدستور موقوفًا بموجب الأمر الملكي الصادر في ٢٩ يوليه سنة ١٩٢٨ فقد استصدرت وزارة عدلي باشا أمرًا ملكيًا في ٣١ أكتوبر سنة ١٩٢٩ بإنفاذ أحكام الدستور والعمل بالمواد المعطلة منه وهي المواد ١٥ و٨٩ و١٥٥ و١٥٧ (انظر صفحة ٦٦) وبإجراء انتخاب لمجلس النواب ودعوة مجلس النواب الذي ينتجه هذا الانتخاب ومجلس الشيوخ الذي كان قائمًا في تاريخ ١٩ يوليه سنة ١٩٢٨ إلى الاجتماع في ١١ يناير سنة ١٩٣٠، ومعنى هذا إعادة الحياة الدستورية التي أوقفها أمر ١٩ يوليه سنة ١٩٢٨، والعمل بالمواد التي كانت معطلة من الدستور وإجراء الانتخابات لمجلس النواب وإعادة مجلس الشيوخ كما كان، أي إلغاء الأمر السابق الصادر بحله.

وفي اليوم الثاني من شهر نوفمبر صدق مرسوم آخر بتحديد يوم ٢١ ديسمبر سنة ١٩٢٩ للانتخاب ويوم ٢٩ منه للإعادة في حالة عدم حصول المرشح للأغلبية في اليوم الأول، وبدعوة البرلمان إلى الاجتماع يوم السبت ١١ يناير سنة ١٩٣٠.

وفي هذا اليوم (٢ نوفمبر سنة ١٩٢٩) فضت الأختام التي كانت موضوعة على أبواب البرلمان منذ يوليه سنة ١٩٢٨ وسلمت مفاتيحه إلى سكرتير مجلس الشيوخ.

انتخابات ديسمبر سنة ١٩٢٩

كانت انتخابات سنة ١٩٢٩ فوزًا كبيرًا للوفد، وقد أحس "الأحرار الدستوريون" بعد سقوط وزارتهم بأن لا أمل لهم يرجى في انتخابات حرة، فقرروا الإضراب عن دخولها، ولم يدخلوها فعلا، واعتذروا عن عدم دخولها بحجة واهية، وهي ترك المجال للتطورات التي تنشأ عن الانتخابات للوفد، لعله يكسب لمصر حقوقًا جديدة، والحرص على سلامة مشروع المعاهدة من جميع وجود الخطر الذي يتهدده سواء في الانتخابات أو في المجلس.

والعلة الحقيقة هي شعورهم بأن الشعب لا يميل بداهة إلى انتخاب مرشحي الحزب الذي عطل الدستور وتولى الحكم على غير إرادته، وكان ينوي البقاء في الحكم رغم هذه الإرادة عدة سنين لولا أن تطور الأحداث قد أقصاه عن الوزارة، فآثروا الامتناع عن دخول المعركة، وأرادوا

من جهة أخرى أن يمهدوا لانقلاب جديد مبناه أن البرلمان لا يمثل الأمة لإضرابهم عن دخوله، وهكذا أعدوا العدة ليعودوا إلى مناصب الحكم من غير طريق الدستور.

موقف الحزب الوطني

أما الحزب الوطني فقرر دخول الانتخابات ليقوم بواجبه داخل البرلمان، وهو النضال عن مبادئه ومعارضته أي وضع لا يتفق مع الاستقلال الصحيح، وأصدر في هذا الصدد نداء أوضح فيه غايته ومقاصده من الاشتراك فيها وفي المجالس النيابية عامة، قال:

بيان الحزب الوطني

"يرى الحزب الوطني أن الحياة النيابية في بلاد مغلوبة على أمرها ومحتلة بالأجنبي قد يمكن أن كون وسيلة يتمكن بها نواب الأمة من أن يعلنوا في وجه الغاصب حقيقة المطلب القومية، ومن أجل هذا كان الحزب الوطني في جميع المجالس النيابية يقف موقف المعارضة، فلم ينكر فرصة تمر دون أن يعلن حقوق البلاد في غير غموض وبلا تصنيع، غير أن غالبية هذه المجالس كانت وما زالت ترى أن الحياة النيابية سلم يرتقى به إلى الحكم أولا وبالذات؛ ولذا كانت أعمال تلك المجالس مضطربة في سياستها، وغير مستقرة على حال، ولقد دلت الحوادث الماضية على أن كل اعتداء على الحياة النيابية في مصر إنما كان بموافقة بريطانيا أو بإيعاز منها، وأن كل إعادة للحكم النيابي كانت كذلك بمشورتها أو بدافع منها لأغراض ومرام سياسية، وكان تدخل الحكومة البريطانية في الشؤون المصرية خلال الحوادث الأخيرة مما يكاد يلمس باليد ولقد قضت الأغراض السياسية في الوقت الحاضر بإعادة الحياة النيابية بقصد التصديق على المقترحات البريطانية التي جاءت بها الوزارة السابقة واتخذت بريطانيا كل الوسائل التي تؤدي إلى تحقيق هذه الغاية، ولقد بقي الحزب الوطني ثابتًا في موقفه محتفظًا بمبادئه وهو الحزب الذي أعلن وما زال يعلن أن هذه المقترحات ليست إلا تأييدا لتصريح ٢٨ فبراير سنة ١٩٢٢ وحلًا للتحفظات الواردة فيه على وجه يكفل لانجلترا حق السيطرة على سياسة البلاد الداخلية والخارجية وتسخير أبنائها ومواردها لخدمة الإمبراطورية البريطانية.

"بقي الحزب الوطني ثابتًا في موقفه بعد أن أحيط بسياج من الافتراءات والأكاذيب وحورب بالدعاية الشديدة واستخدمت جميع الوسائل لمناهضته عملا بوصية اللورد ملنر في تقريره الرقم ٩ ديسمبر سنة ١٩٢٠ الذي قدمه لحكومته، ونصح فيه بوجوب التغلب على الحزب الوطني.

"على أنه مهما عمل أعداء مصر وخصوم الحزب الوطني الذي يمثل المعارضة الجدية الشريفة في سبيل إقصائه عن مجلس النواب عند إقرار المقترحات البريطانية فإن ذلك لن يق عد

به عه مواصلة جهاده حتى يكشف عن تلك النوايا الضارة بمصلحة البلاد فالحزب الوطني لا يعمل لأفراده، ولا يجاهد في سبيل هذا الجيل وحده، وإنما يعمل ويناضل للأجيال المقبلة وفي سبيل مصر الخالدة.

فلهذه الاعتبارات

"وعلى الرغم من جميع تلك المكايد التي تحيك بشباكها حول الحزب الوطني وبقطع النظر عن كل اعتبار آخر، يرى الحزب الوطني إبراء لذمته وإرضاء لضميره وقيامه بواجبه أن لا يحجم عن دخول الانتخابات معتمدا بعد الله على سلامة مبادئه وصدق يقينه ونيل مقاصده.

وقد دخل الانتخابات أيضًا الاتحاديون والمستقلون.

وأسفرت النتيجة عن نصرن كبير للوفد إذ نال من المقاعد ٢١٢ مقعدا من ٢٣٥، ونال الحزب الوطني خمسة مقاعد، وحزب الاتحاد ثلاثة والباقون مستقلون ويلاحظ أن عدد الدوائر الانتخابية لمجلس النواب زاد عما كانت عليه سنة ١٩٢٤، فقد كانت في تلك السنة ٢١٤ دائرة، وزادت سنة ١٩٢٩ إحدى وعشرين دائرة نتيجة لما أظهره إحصاء سنة ١٩٢٧ من زيادة عدد السكان.

استقالة وزارة عدلي وتأليف وزارة النحاس الثانية

(أول يناير سنة ١٩٣٠)

في ٣١ ديسمبر سنة ١٩٢٩ قدم عدلي باشا استقالة الوزارة، وبناها على أن مهمة وزارته هي إعادة الحياة الدستورية، وبتمام الانتخابات قد انتهت مهمتها؛ فهي لذلك ترفع استقالتها، قال:

"مولاي، أتشرف بأن أعرض لجلالتكم أنه منذ تفضلتم فعهدتم إلي بتأليف هذه الوزارة لم تزل عاملة على القيام بما رصدت له نفسها من إعادة الحياة الدستورية على خير وجه قضت به الظروف التي تولت فيها الحكم، والآن وقد تمت الانتخابات ولم يبق إلا أن يجتمع البرلمان في الميعاد الذي حدده الأمر الملكي رقم ٧٢ لسنة ١٩٢٩، فقد فرغت الوزارة من مهمتها، وهي لذلك تتشرف بأن ترفع استقالتها لجلالتكم شاكرة ما أسديتموها من عطف وتأييد داعية للبلاد بالتوفيق فيما هي قادمة عليه من هام الشؤون مبتهلة إلى اله بأن يحفظ لها جلالتكم تمدونها بإرشادكم السامي وتحوطونها برعايتكم الجليلة، وإني لا أزال إلخ".

وعهد الملك إلى مصطفى النحاس باشا يوم أول يناير سنة ١٩٣٠ بتأليف الوزارة باعتباره زعيم الأغلبية التي أسفرت عنها الانتخابات فألفها، وصدر المرسوم بتأليفها في اليوم نفسه على

النحو الآتي: مصطفى النحاس باشا للرآسة والداخلية، حسن حسيب باشا للحربية والبحرية. واصف بطرس غالي باشا للخارجية. محمد نجيل الغرابلي باشا للحقانية، عثمان محرم باشا للأشغال محمد صفوت باشا للزراعة، الأستاذ مكرم عبيد للمالية، والأستاذ محمود فهمي النقراشي للمواصلات. بهي الدين بركات بك للمعارف، الأستاذ محمود بسيوني للأوقاف، وكلهم من الوفديين وجميعهم من أعضاء البرلمان عدا بهي الدين بركات بك الذي كان مستشارًا بمحكمة الاستئناف الأهلية.

وقد أوضح النحاس صيغة وزارته الشعبية في الكتاب الذي رفعه إلى الملك في صدد تأليفها إذ قال: "مولاي، أتشرف بأن أرفع إلى سدتكم العلية خالص الولاء لعرشكم المقدى وشخصكم الكريم، وأشكر لجلالتكم ما أوليتنيه من شرف عظيم، وثقة غالية، بدعوتي لتأليف الوزارة والاضطلاع بأعباء مسئوليتها وإني يا مولاي لأتقبل تلك المسئولية الخطيرة معتمدا على الله تعالى معتضدًا بسامي رعايتكم، مستندا إلى ثقة الأمة التي لا تفتأ تسديها للوفد المصري الذي أتشرف برياسته، فلقد تفضلت جلالتكم فأصدرت أمركم الكريم إلى الوزارة السابقة فباشرت الانتخابات العامة طبقًا لأحكام الدستور في جو من الحرية والحياد التام، وأسفرت الانتخابات عن صورة صحيحة لإرادة البلاد في التعلق بالحياة النيابية والاستمساك بدستورها وحرياتها في ظل عرشكم المفدى، وستتقدم الوزارة ببرنامجها إلى البرلمان جاعلة من أغراضها الأولى العمل على تثبيت قواعد الدستور وصون نصوصه وأحكامه والسير بالبلاد في طريق الإصلاح من جميع نواحيه والسعي إلى تحقيق استقلال البلاد استقلالا صحيحا والوصول إلى اتفاق شريف وطيد بين مصر وبريطانيا العظمى وتوثيق عرى ا لمودة بيننا وبين الدول الأجنبية وإني لأستمد يا مولاي من كرم عطفكم وسامي تعضيدكم وما أرجو أن يمنحني إياه ممثلو الأمة من ثقة وتأييد قوة أستعين بها على خدمة الوطن وإعلاء كلمته والله ولي التوفيق".

وتلك هي وزارة النحاس الثانية، وكان خمسة من أعضائها أعضاء في وزارته الأولى التي أقيلت سنة ١٩٢٨، وهم النحاس وواصف بطرس غالي ونجيب الغرابلي ومحمد صفوت ومكرم عبيد، واثنان كانا وزيرين من قبل وهما عثمان محرم وحسن حسيب، وثلاثة وزراء جدد وهم محمود فهمي النقراشي وبهي الدين بركات ومحمود بسيوني.

قوبل تأليف هذه الوزارة في الجملة بالابتهاج إذ كانت وليدة الانتخابات العامة التي تمثلت فيها إرادة الأمة.

وبدأت الوزارة عملها في الداخل بإحالة ثمانية مديرين وبعض كبار الموظفين إلى المعاش، فأحدثت هذه الحركة ضجة استياء وقلق بين الموظفين، وقوبلت بالأسف الشديد من غير الموظفين.

وكانت حجة الوزارة أن هؤلاء الموظفين قد ناصروا الانقلاب وأيدوه واشركوا وزارة محمد محمود في اضطهادها للشعب وإهدار حقوقه وحرياته، وتلك لعمري حجة واهية؛ لأن الموظف يحكم وظيفته مكلف بأن ينفذ أوامر رؤسائه، فليس من الإنصاف مجازاته بالفصل على عمل ليس هو مسئولا عنه، وليس من العدل ولا من الإنسانية أخذه بسياسة رؤسائه، ما لم يخرج على القانون خروجًا صارخًا، وفي هذه الحالة تجب محاكمته أمام المحاكم العادية أو أمام مجالس التأديب فتقضي في شأنه بما تراه حقًا.

وعين عدلي يكن باشا رئيسًا لمجلس الشيوخ وصدر المرسوم بذلك يوم ٣ يناير سنة ٩٣٠ذ.

وافتتح البرلمان يوم ١١ يناير سنة ١٩٣٠، وكان البرلمان الرابع منذ بداية النظام الدستوري سنة ١٩٢٤، وانتخب مجلس النواب الأستاذ ويصا واصف رئيسًا له، والأستاذين عبد السلام فهمي جمعة بك وعبد الخالق عطية وكيلين والأساتذة محمد صبري أبو علم (باشا) وعبد الرحمن عزام (باشا)، وأحمد عبد الباقي راضي وأحمد عبد اللطيف مرزوق سكرتيرين وأحمد حمدي سيف النصر بك وشاكر غزالي وعبد الحميد البنان مراقبين.

أهم أعمال البرلمان والوزارة

من أهم أعمال البرلمان في هذه الدورة إقرار قانون التعريفة الجمركية الجدية[١٧]، والغرض منها حماية الإنتاج المحلي، وقد نفذت هذه التعريفة منذ ١٧ فبراير سنة ١٩٣٠، فكان فيها حماية لنهضة الصناعة المحلية، وزادت من إيرادات الجمارك زيادة مطردة، وبعد هذا القانون من أهم العوامل في نهضة الصناعية.

واقترع على نصف أعضاء الشيوخ في مارس سنة ١٩٣٠، وجرت القرعة بجلسة ١٢ مارس تنفيذًا لحكم الدستور الذي ينص على أن مدة عضوية أعضاء مجلس الشيوخ عشر سنوات على أن يجدد نصفهم بالقرعة من المنتخبين والمعينين في نهاية الخمس السنوات الأولى، وجرت عملية الانتخاب في الدوائر التي خلت بالقرعة يومي ٣ و ١١ يونيه.

ومن أهم أعمال هذه الوزارة أنها وضعت مشروع قانون إنشاء محكمة النقض والإبرام في صيغته النهائية، وقد رفعته إلى القصر لصدور المرسوم بإحالته إلى البرلمان، فتعطل في السراي[١٨].

ووضعت أيضًا مشروع قانون بإنشاء بنك التسليف الزراعي، ولكنها استقالت قبل أن يرفع إلى القصر، وكان هذا المشروع مما أثار نقمة الدوائر المالية الأجنبية أو المتمصرة التي رأت فيه ما يغل يدها عن استغلال البلاد وأهلها عن طريق القروض الربوية، فانضمت هذه الدوائر إلى الساعين لإسقاط الوزارة.

---

(١٧) هو القانون رقم ٢ لسنة ١٩٣٠ الصادر في ١٤ فبراير من تلك السنة، وكان وضعه تنفيذا لرغبة أبداها البرلمان في العهود الدستورية.

(١٨) في رسالة لإسماعيل صدقي باشا نشرها بجريدة "اسبكتاتور" الإنجليزية يوم ١٩ ديسمبر سنة ١٩٣٠ دافع فيها عن سياسته بعد تأليفه الوزارة وإلغاء الدستور ذكر ضمن ما ذكر أن وزارة الوفد وضعت مشروع قانون بإنشاء محكمة النقض والإبرام ومشروع قانون بمحاكمة الوزراء وأن الملك فؤاد رأى أنهما سابقان لأوانهما فوضعهما جانبًا ورفعت وزارة الوفد استقالتها فورًا (الأهرام عدد ٢٠ ديسمبر سنة ١٩٣٠).

الاحتفال بمجيء أول طيار مصري –محمد صدقي

(٢٥ يناير سنة ١٩٣٠)

هو أول طيار مصري وصل إلى مصر من أوربا على متن طائرته الخاصة، وكان لمجيئه رنة فرح وابتهاج في نفوس المصريين، وعدوه بحق فتحًا في ميدان التقدم والنهوض.

أتم محمد صدقي دراسة فن الطيران في ألمانيا، واعتزم العودة إلى مصر على متن طائرته، وكان شابًا مملوءًا إقدامًا وشجاعة، فما أن علم المصريون أنه اعتزم القيام بهذه الرحلة الجريئة حتى خفقت قلوبهم إعجابًا بهذا المواطن الذي ضرب للشباب مثلا حيًا في الشجاعة والإقدام، ومغالبة الصعاب والعقبات، وكانت رحلته الجوية محفوفة بالمكاره والمخاطر، إذ تمت في أشد شهور السنة بردًا، وفي جو يثور بالزوابع، فأخذت أنظار المصريين ترمقه وتتبع أنباء رحلته بقلوب تطفر إعجابًا به وقلقًا عليه من أن لا يكتب له التوفيق في هذه الرحلة الجوية العاصفة، وخاصة لأن طائرته كانت صغيرة ذات محرك واحد، وكان يقودها بنفسه، فلما وصل إلى مصر سالمًا يوم ٢٥ يناير سنة ١٩٣٠ اهتزت النفوس فرحًا بمقدمة، وكان وصوله يومًا مشهودًا، واعتبر فوزه في رحلته فوزًا قوميًا، وأقيمت له حفلات تكريم أحيط فيها بكل مظاهر الحفاوة والإعجاب، وعدت رحلته من الحوادث التاريخية البارزة التي استرعت الأنظار واستثارت في النفوس روح الحماسة والطموح، ودلت هذه الحفاوة على أن الشعب المصري مفطور على تقدير أعمال البطولة والإقدام في كل ناحية من نواحي الحياة.

مفاوضات النحاس –هندرسن

قرر مجلسًا الشيوخ والنواب يوم ٦ فبراير سنة ١٩٣٠ تفويض الوزارة في أن تفاوض الحكومة البريطانية في مقترحاتها للوصول إلى "اتفاق شريف وطيد يوثق عرى الصداقة بين البلدين".

وتألف الوفد الرسمي للمفاوضة على النحو الآتي: مصطفى النحاس باشا رئيسًا. عثمان محرم باشا. واصف بطرس غالي باشا. الأستاذ مكرم عبيد أعضاء. ثم الدكتور أحمد ماهر. محمود حسن بك المستشار الملكي. الأميرالاي إبراهيم بك بدران. القائمقام حافظ صدقي بك الأميرالاي أحمد رفعت بك (مستشارين). ومصطفى الصادق بك سكرتيرًا عامًا. ثم الأستاذ محمد كامل سليم. محمود صديق بك. الأستاذ جورج دوماني، أحمد راغب بك، الأستاذ محمد صلاح

الدين. إبراهيم ممتاز. أحمد سعد، عبد الحميد الشريف. محمود زكي سالم. أمين عثمان، سابا حبشي. صبحي حوا (موظفي السكرتيرية).

وصحب الوفد من الصحفيين الأساتذة عبد القادر حمزة عن (البلاغ) وأحمد حافظ عوض عن (كواكب الشرق) ومحمود عزمي عن (اليوم) وعبد الله حسين عن (الأهرام).

وعارض الحزب الوطني في حل القضية المصرية بطريقة المفاوضة متمسكًا بالجلاء، ماضيًا في سياسته "لا مفاوضة قبل الجلاء" التي هي السياسة القويمة في الجهاد.

سافر وفد المفاوضة قاصدًا لندن يوم ٢٠ مارس، وجرت المفاوضات بينه وبين المستر هندرسن وزملائه، وافتتحت في حفلة أقيمت بقاعة "لوكارنو" التاريخية بوزارة الخارجية البريطانية يوم الاثنين ٣١ مارس.

ثم قطعت يوم ٨ مايو، لعدم الاتفاق على المادة الخاصة بالسودان، فقد كانت المادة الثالثة عشرة من مقترحات هندرسن تنص على ما يأتي: "مع الاحتفاظ بحرية إبرام اتفاقات جديدة في المستقبل معدلة لاتفاقات سنة ١٨٩٩ يتفق الطرفان المتعاقدان على أن يكون مركز السودان هو المركز الذي ينشأ من الاتفاقات المذكورة، وبناء على ذلك يظل الحاكم العام يباشر بالنيابة عن الطرفين المتعاقدين السلطات التي خولتها إياه الاتفاقات المشار إليها.

وقد طلب الوفد تعديل هذه المادة وأن يكون نصها كما يأتي: "مع الاحتفاظ بحرية عقد اتفاقات جديدة في المستقبل لتعديل اتفاقيتي سنة ١٨٩٩ قد اتفق الطرفان المتعاقدان على أنه بغير إخلال بحقوق مصر ومصالحها المادية يكون مركز السودان هو المركز الناشئ من هاتين الاتفاقيتين، وكإحدى نتائج اتفاقيتي سنة ١٨٩٩ يواصل الحاكم العام بالنيابة عن الطرفين المتعاقدين مباشرة السلطات المخولة له بمقتضى الاتفاقيتين المشار إليهما، وقد اتفق الطرفان المتعاقدان على أن يدخلا إذا طلب ذلك في مباحثات ودية بشأن تطبيق الاتفاقيتين المذكورتين في خلال اثنى عشر شهرًا من تنفيذ المعاهدة الحالية".

والنص الأخير يختلف عن النص الأول في انه يقرر أن إدارة السودان تستمر طبقًا لاتفاقيتي سنة ١٨٩٩، ويقر في الوقت نفسه أن لا يكون في هذه الإارة مساس بحقوق مصر ومصالحها المادية، وهو ما لم يرد في النص الأول ويقرر النص المعدل أيضًا أن قيام الحاكم العام بمباشرة سلطته هو نتيجة من نتائج اتفاقيتي سنة ١٨٩٩، أما النص الأصلي فمدلوله أن السلطة الحالية للحاكم العام هي كل ما تنحصر فيه نتائج الاتفاقيتين، وأن نصيب مصر في إدارة السودان لا يتعدى قيام الحاكم العام بشئون الحكم، ثم إن النص المعدل يضرب لتعديل

اتفاقية سنة ١٨٩٩ أجلا لا يتجاوز عامًا، أما النص الأول فلا يحدد موعدًا لهذا التعديل ويترك لانجلترا الحرية في أن تجيب مصر إلى طلبها التعديل أو لا تجيب.

وقد قبل الجانب البريطاني هذا التعديل بعد نقاش طويل، ولكن مجلس الوزراء البريطاني رفضه بإجماع الآراء مع أن أربعة من الوزراء ومنهم المستر هندرسون قبلوه من قبل أثناء المفاوضة، إذ كانوا هم المتفاوضون مع الوفد المصري، كما رفض أيضًا تعديلا يتعلق بإمكان إعادة أورطة من الجيش المصري إلى السودان، وسوغ الجانب البريطاني هذا الرفض بأن مجرد التعهد بعقد مؤتمر للبحث في تطبيق اتفاقية سنة ١٨٩٩ قبل مضي عام معناه أن هناك تساهلات أخرى، وهو ما لا تبغيه الحكومة البريطانية، وقيل عن سبب نكول الوزراء البريطانيين الأربعة عن قبولهم هذا التعديل أو الوزارة –وكانت من حزب العمال– خشيت أن تتهم من خصومها من المحافظين والأحرار بالتساهل في المسألة المصرية، فيتحرج مركزها، وقد بدا هذا الحرج من سقوط مرشح حزب العمال في انتخاب فرعي لمجلس العموم، إذ فاز عليه مشرح المحافظين، فجاء هذا النجاح نذيرًا لوزارة العمال، وزاد عليه أن الوزارة البريطانية تلقت تقارير من مصر بأن الدوائر الأجنبية غير راضية عن اتفاق قد يضعف النفوذ الأجنبي في الحكومة، وكان مما نقمت منه هذه الدوائر شروع وزارة النحاس في إنشاء بنك التسليف الزراعي، وما توقعه الأجانب من أن إنشاء سيضر بمصالح البنوك الأجنبية، ووردت أيضًا برقية من حاكم السودان العام (السير جون ما في) بأنه إذا أمضيت المعاهدة كما ارتضاها المستر آرثر هندرسن فإن أعضاء مجلس الحاكم العام يستقيلون، ومهما تكن هذه البرقية مناورة سياسية فإن هذه الاستقالة تحرج ولا ريب مركز الوزارة في انجلترا، فلهذه الأسباب مجتمعة قررت الوزارة التمسك بالنص الأول للسودان كما ورد في مقترحات هندرسن، فلم يقبله الوفد المصري، ومن ثم قطع المفاوضات.

ومع أن قطع المفاوضات معناه أن انجلترا تريد أن تغتصب من حقوق مصر ما لا يقبله مفاوض رسمي أو غير رسمي، وكان يجب أن يعقبه تضامن الأمة في الاستمساك بحقوق مصر كاملة بإزاء سياسة العدوان البريطانية، فقد انتهز طلاب المناصب في مصر هذه الفرصة لإسقاط الوزارة وإحداث انقلاب جديد للوثوب إلى كراسي الحكم، واطمأنوا إلى أن السياسة البريطانية نقمت من الوزارة البرلمانية عدم قبولها مشروع هندرسن بحذافيره، وأنها تميل إلى الانتقام منها بواسطة العناصر والسلطات المحلية المصرية عقابًا لها على عدم قبول المشروع برمته، مثلما كان الموقف تمامًا عندما رفضت الوزارة البرلمانية سنة ١٩٢٨ مشروع تشمبرلن (٤٧).

أخذ طلاب الحكم يدبرون المكايد ليحطموا الدستور ويصلوا إلى الحكم من غير طرقيه المشروع، ووقف الإنجليز من خلف الستار يعلنون كعادتهم أن لا شأن لهم في هذه الأزمة الداخلية، تاركين للعناصر الرجعية المصرية تنفيذ أغراضهم البعيدة المدى.

وما أن قطعت المفاوضات حتى بدأ "الأحرار الدستوريون" تدبيرهم لإسقاط الوزارة، والحلول محلها في الحكم، فرفعوا عريضة إلى الملك فؤاد في ٢٧ مايو سنة ١٩٣٠ بالمطاعن كالوها للوزارة، وختموها بالضراعة إلى الملك "أن يتلافى الأمر بحكمته"، أو بعبارة أخرى أن يقبل الوزارة، وهي الطريقة التقليدية التي كان يلجأ إليها طلاب الحكم من طريق هدم الدستور وإهدار حقوق الشعب.

وقد استجاب السراي إلى هذه العريضة وأخذت تعطل أعمال الوزارة البرلمانية وتمتنع عن إمضاء المراسيم، لتشل عملها وتضطرها إلى الاستقالة.

وكان مما اشتد الخلاف حوله إصرار الوزارة على تقديم مشروع قانون محاكمة الوزارة إلى البرلمان، وفي هذا المشروع نصوص تقضي بعقاب الوزراء الذين يقدمونه على قلب دستور الدولة أو حذف حكم من أحكامه أو تغييره أو تعديله بغير الطريقة التي رسمها الدستور، أو مخالفة حكم من أحكامه الجوهرية، ومحاكمة كل وزير يبدد أموال الدولة العامة، وكان الغرض من هذا المشروع صيانة النظام الدستوري وحمايته من العبث والانقلابات، فلما عرض مشروع هذا القانون على السراي رفض الملك فؤاد توقيع المرسوم بعرضه على البرلمان.

وهنا اتفقت أيضًا ميول السراي ومرامي السياسة البريطانية؛ إذ أن السياسة البريطانية فضلا عن نقمتها من الوزارة الدستورية رفضها مشروع هندرسن، لم تكن تميل إلى إدار قانون لمحاكمة الوزارة يعتدون على الدستور؛ لأنها في حاجة عند اللزوم إلى أمثال هؤلاء الوزراء.

ثم قام الخلاف بين الوزارة والسراي على تعيينات الشيوخ بدل الذين سقطت عضويتهم بالقرعة، فقد وضعت السراي أسماء مرشحين آخرين غير من رشحتهم الوزارة.

استقالة وزارة النحاس

(١٧ يونيه سنة ١٩٣٠)

انتهت المشادة بين الوزارة والقصر باستقالة وزارة النحاس، وقد أشار في كتاب الاستقالة إلى عدم تمكن الوزارة من تنفيذ برنامجها، قال: "أتشرف بأن أرفع إلى سدتكم العلية استقالتي وزملائي من الوزارة نظرًا لعدم تمكننا من تنفيذ برنامجنا الذي قطعنا على أنفسنا العهد بتنفيذه راجيًا أن تتفضلوا بقبولها إلخ".

رفع النحاس هذا الكتاب إلى الملك يوم ١٧ يونيه سنة ١٩٣٠، فقبل استقالته يوم ١٩ منه في كتاب قال فيه: "عزيزي مصطفى النحاس باشا. اطلعنا على كتاب الاستقالة المرفوع منكم في ١٧ يونيه سنة ١٩٣٠، وقد أصدرنا أمرنا هذا لدولتكم شاكرين لكم ولحضرات الوزراء زملائكم ما أمكنكم أداءه من الأعمال أثناء قيامكم بأعباء مناصبكم".

واعتزم الملك إسناد رئاسة الوزارة إلى إسماعيل صدقي، خصم الدستور الألد، والمستهتر الأول بحقوق الشعب.

وهكذا قدر على الوزارة المتمتعة بثقة البرلمان الممثل للشعب أن لا تبقى في الحكم ستة أشهر، وهذا وحده يدلك على أن لا حرمة للدستور في هذه البلاد.

وقد حضر النحاس يوم تقديم استقالته جلسة مجلس النواب، وأعلن أن الوزارة قدمت استقالتها، وذكر أسباب هذه الاستقالة بقوله: "عندما تولت الوزارة الحاضرة الحكم قطعت على نفسها عهدًا أن تصون أحكام الدستور وأن تحوطه بسياج من التشريع يكفل له حياة متصلة ونموًا مطردًا، ولقد أشرت إلى ذلك في الكتاب الذي تشرفت برفعه إلى جلالة الملك بقبول إسناد رياسة الوزارة إلى، كما تضمنه خطاب العرش الذي تلى على مسامع حضراتكم، ولكن الوزارة لم تتمكن من أن تقدم إلى البرلمان هذا التشريع الذي تقضي به المادة ٦٨ من الدستور؛ ولذلك رأت من واجبها أن ترفع استقالتها إلى السدة الملكية، والله نسأل أن يوفقنا جميعًا إلى ما فيه خير البلاد".

وإذا كانت الوزارة مستقيلة فقد غادر النحاس الجلسة بعد إلقاء بيانه، ومعه الوزارة، وبعد مغادرتهم إياها وقف الدكتور أحمد ماهر (باشا) وقال في حماسة مخاطبًا النواب: "سمعتم بيان حضرة صاحب الدولة الدولة رئيس مجلس الوزارة، فيجب أن تسمع الأمة صوتكم اليوم، نعم يجب أن تسمع البلاد تأييدكم لصاحب الدولة الرئيس في موقفه المشرف الذي يعمل به للدفاع عن الحياة النيابية وعن النظام الدستوري للبلاد".

فقوبلت هذه الكلمة بالتصفيق الحاد، وبعد مناقشة قصيرة قرر المجلس بإجماع الآراء الثقة بالوزارة.

obeikandl.com